



قضايا وآراء

العدد (17739) – السنة الحادية والخمسون – السبت 6 جمادى الأولى 1448هـ – 17 أكتوبر 2026م

تحولات الموقف البريطاني تجاه القضية الفلسطينية

وحقهم في العودة وإنما دعا أيضاً إلى خيار الدولة الواحدة علي كامل أرض فلسطين التاريخية بحقوق متساوية للجميع.

وقد أقامت إسرائيل الدنيا ولم تقعدھا فور صدور قرارات حزبي العمال والخضر، واتهمتهما بالانحياز «لارهابيين والمعادين للسامية»، بل وقامت بإغلاق القنصلية العامة لبريطانيا في القدس، بينما أعلنت بريطانيا أنها ستفعل بالمثل، قبل أن يُعلن لاحقاً عن «حل وسط»، مثل

تراجعاً وسعيًا لتجنب المواجهة بين الطرفين. وقد تبدو تلك التحولات محدودة بالمقارنة بحجم الجرم الإسرائيلي والمعاناة الفلسطينية. وهي كذلك بالقطع. إلا أنها خطوات مهمة من أكثر من زاوية لعل أهمها على الإطلاق التحول الواضح في مفردات الخطاب السياسي. ف منذ سنوات قليلة فقط، كان رئيس الوزراء البريطاني ستارمر وقت الإبادة يدعم علناً حرمان أهل غزة من الماء والكهرباء مرتكباً بذلك جريمة حرب علي الهواء مباشرة. ولسنوات طويلة لم يجرؤ سياسي في بريطانيا على استخدام أي من المصطلفات المستخدمة اليوم، دون أن يخسر مستقبله السياسي.

وقصة الاغتتيال الأدبي والمعنوي لرعيم حزب العمال السابق جيرمي كوربن لم يمر عليها سوى ست سنوات. بل إن التحولات التي جرت في غضون عام واحد ذات مغزى. فشتان بين طرد كوربن من حزب العمال عام 2025 والخطاب السياسي لإد ميليباند اليوم كوزير للخارجية في حكومة حزب العمال!.

بعبارة أخرى، ظل تشكيل الخطاب السياسي ومفرداته في الغرب هو ما نجتحت فيه إسرائيل عقودا طويلة حتى إن مفردات بعينها باتت تستخدم مثل الكليشية فور كل جريمة ترتكبها إسرائيل.

ومن هنا، لا يجوز أن نتصور أن التحول الحقيقي سيحدث بين ليلة وضحاها. لكن المؤكد أن الخطوة الأولى مثلست قفزة نوعية تحققت ولم يعد من الممكن التراجع عنها.



بقلم:

د. منار الشوربجي

إن بريطانيا، المسؤولة عن نكبة فلسطين، تشهد اليوم زلزالاً فلسفياً. فالدولة التي أصدرت «وعد بلفور» هي نفسها التي تحولت فيها مواقف حزبين رئيسيين تحولات جوهرية دفع تكلفتها أبناء غزة دماً ثم.

فوزير الخارجية اليهودي البريطاني، إد ميليباند، تصدر التحول في مواقف حزب العمال الحاكم. والتحول لم يتوقف عند حظر التجارة مع المستوطنات الإسرائيلية ويتوقف أي دعم لها، بالتنميط أو البناء أو غيرهما، وإنما

شمل أيضاً بناء تحالف مع كندا وفرنسا للتنسيق في خطوات موحدة في هذا الشأن. والحقيقة أنه لا يجوز غض الطرف عن أن حكومة أندي بورنام تعلم يقيناً أن سبباً رئيسياً لانهاير شعبية إد ستارمر كان الغضب الشعبي الواسع تجاه مواقف الأخير في أوج إبادة غزة، الأمر الذي دفع بقطاع معتبر من أعضاء حزب العمال ليهجروا حزبهم وينضموا إلى حزب الخضر. بعبارة أخرى، كانت غزة حاضرة ضمن أسباب إزاحة ستارمر من رئاسة الوزراء وصعود بورنام.

غير أن حزب الخضر، الذي يحقق صعوداً متنامياً، سواء في تزايد عدد الأعضاء أو في نتائج الانتخابات، هو الذي اتخذ مؤخراً الخطوة الأكثر راديكالية في مسار السياسة البريطانية بما اعتمد من مواقف في مؤتمره السنوي الأسبوع الماضي. فبالغلبة وصلت إلى 1022 مقابيل 813 أصدر الحزب قراراً اعتبر الصهيونية «أحد أشكال العنصرية»، وهي المفردات نفسها التي جاءت في القرار 3379 الذي أصدرته الأمم المتحدة في 1975، تم عادت وحذفته من سجلاتها عام 1991. وبريطانيا التي بذلت جهوداً مضنية لإلغاء القرار 3379 هي ذاتها التي يقوم أحد أركانها اليوم بإجاعة صيغته الأصلية وإقامها في قلب الحياة السياسية البريطانية.

أكثر من ذلك، لم يعلن حزب الخضر فقط دعمه للحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل، ولحق الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال بل

يمرّ بنا عنوان صحفي منشور في صفحات الجرائد على شاكلة «العالم يقترب من الإفلاس المائي! - مروراً باهتا عابر!؛ فلا يستوقفنا، ولا يدق أجراس الإنذار في وعينا، ولا يوقظ في عقولنا سؤال المصير!

وبكمن تفسير هذا البرود، ببساطة، في وفرة الماء الأمن المتدفق بين أبدیننا؛ فالماء متاح، وخصوصاً لنا نحن أبناء دول الخليج العربي؛ فقد اعتدنا النعم وكأنها من المسلمات، من دون التفكير في كوابيس الشح والفقد والجفاف التي قد تلوح في الأفق.

نعيش حالة طمأنينة توحى بأن الماء ليس من الأشياء التي يمكن أن نفقدھا، بينما تقرع المنظلة العالمية للأرصاء الجوية طبول الخطر، مؤكدة أن منابع الأرض تنجھ نحو الدرة، وأن ملاحم الواقع المائي تتبدل ببطء، وكأنها تقول إن مستقبلنا مغبراً يهدد سلامة البيئة والاقتصاد والاستدامة والبشر.

ولهذا ربما مرّ العنوان من أماننا من دون أن يترك أثراً يساوي خطورته: فعبارة «الإفلاس المائي» تبدو بعيدة عن حياتنا اليومية، وكأنها تتحدث عن عالم آخر، وعن مجتمعات أخرى تكافح من أجل قطرة ماء نظيفة ولا تجدھا. لكن الحقيقة أن الوضع المائي الذي عرفناه يتغير بسرعة لافتة من حولنا، تمّ الوارد جداً ألا يدوم ما حسبناه دائماً حقاً مكتسباً؛ وعندها فقط قد نفهم أن الإفلاس المائي لا يعني أن تجف الصنابير غداً، بل أن يبدأ العالم اليوم بفقدان القدرة على ضمان المياه النظيفة في المستقبل القريب.

فالموطن الخليجي قد لا يتفاعل كثيراً مع تقرير يتحدث عن مؤشرات الإجهاد المائي أو معدلات الاستهلاك السنوية، لكنه قد يتوقف أمام قصة توضح له مقدار المياه التي تهدرها تسريبات بسيطة في منزله، وما تضيفه إلى فاتورته الشهريّة من أعباء.

منذ سنوات طويلة، يؤكد خبراء الموارد المائية في الخليج، في مختلف المحافل، أن منطلقنا تُعد من أكثر مناطق العالم ندرة في الموارد المائية الحقيقية؛ إذ غدا الأمن المائي في دول الخليج العربي ملفاً تنموياً واستراتيجياً يرتبط بالأمن الغذائي والصحة العامة واستدامة المدن وقدرة المجتمعات على مواجهة تداعيات

اتجاهات التأثير المتبادل بين الانتخابات الإسرائيلية والأمريكية

بقلم: د. سعيد عكاشة ○

أكثر من 100 عضو إلى مناصب انتخابية مختلفة، بمن في ذلك نواب في الكونجرس مثل أوكاسيو-كورتيز، كما لديها ما لا يقل عن ستة أعضاء في الهيئة التشريعية لولاية نيويورك. ويتبنى أعضاء (DSA) مواقف تدعو إلى تقليص دور المجمع الصناعي العسكري وسحب القوات الأمريكية من الخارج، كما يواجهون انتقادات حادة إلى بعض حلفاء الولايات المتحدة في مقدمتهم إسرائيل وإدارة ترامب.

ويحاول بعض الديمقراطيين الربط بين الضغوط المعيشية التي تواجه شريحة من الأمريكيين حالياً، وارتفاع الإنفاق على الدفاع والحروب الخارجية، مثل الحرب مع إيران ومشاركة الولايات المتحدة فيها، مع توظيف هذا الربط في توجيه انتقادات إلى كل من إسرائيل وإدارة ترامب.

أما علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة في الحملات الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية قبل انتخابات الكنيست فلا تبدو قضية ذات أولوية مباشرة مقارنة بعدد من القضايا الداخلية، مثل أزمة تجنيد أبناء الطائفة الحريدية، ومسألة تننياهو بشأن مسؤوليته عن هجوم 7 أكتوبر 2023، وتقييم السياسة الأمنية في ظل استمرار الحروب في غزة ولبنان؛ ومع ذلك، كشفت بعض استطلاعات الرأي عن وجود تحفظات داخل قطاعات من الرأي العام الإسرائيلي تجاه سياسة تننياهو في إدارة العلاقة مع إدارة ترامب.

اتجاهات التصويت من خلال استطلاعات الرأي ودراسة اتجاهات التصويت في كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، قبل حلول موعد الانتخابات في البلدين، التي يفصل بينها نحو أسبوع واحد؛ يمكن استنتاج بعض النتائج المحتملة استناداً إلى الاستطلاعات المنشورة حتى سبتمبر 2026؛ ومع ذلك، تظل هذه النتائج عرضة للتغير، في ضوء اختلاف طبيعة ومنهجية الاستطلاعات، إضافة إلى احتمال وقوع أحداث مفاجئة قبل بدء عمليات الاقتراع بأيام أو حتى ساعات قليلة؛ ما قد يؤثر بصورة كبيرة في توجهات الناخبين. ويتضح ذلك في الآتي:

1- انتخابات الكونجرس: وفقاً لتوزيع المقاعد الحالي في مجلسي النواب والشيوخ، وقبل إجراء الانتخابات، يمتلك الجمهوريون الأغلبية في مجلس النواب بـ218 مقعداً، مقابل 214 مقعداً للديمقراطيين، إلى جانب نائب مستقل ومقعدين شاغرين. وفي مجلس الشيوخ يمتلك الجمهوريون 53 مقعداً، مقابل 47 مقعداً للديمقراطيين وحلفائهم من المستقلين.

وفي هذه الانتخابات، يتم التنافس على جميع مقاعد مجلس النواب البالغ عددها 435 مقعداً، فيما تُجرى انتخابات مجلس الشيوخ على نحو لث المقاعد فقط (35 مقعداً من أصل 100). وتشير أغلب التوقعات إلى أن الديمقراطيين يتمتعون بفرص مرتفعة لتحقيق مكاسب في مجلس النواب. ووفق أكثر التقديرات تفاؤلاً بالنسبة إليهم، قد يحصل الحزب على مكاسب بنحو 20 مقعداً في مجلس النواب، وما بين أربعة وخمسة مقاعد إضافية في مجلس الشيوخ؛ ما قد يمنحه الأغلبية في المجلسين.

أما التقديرات الأكثر حذراً فتشير إلى احتمال تراوح

من خلال تتبع مسار العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، يبدو أن هناك حالة من التوتر في الوقت الحالي لا تقتصر على العلاقة بين رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو والرئيس الأمريكي دونالد ترامب، على خلفية الحرب بين الولايات المتحدة وإيران وسبل إنهاؤها؛ بل تمتد كذلك إلى مستوى الرأي العام في البلدين، في ظل ما أظهرته بعض استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة من تراجع ملحوظ في مستويات التأييد لإسرائيل.

ويعتقد على نطاق واسع أن تقارب موعد انتخابات الكنيست في إسرائيل، المقررة في 27 أكتوبر 2026، وانتخابات التجديد النصفي للكونجرس الأمريكي في 4 نوفمبر المقبل؛ قد يؤدي إلى قدر من التأثير المتبادل بين السباقين الانتخابيين. كما يُرجح أن تكون لنتائج الانتخابات في البلدين انعكاسات على بعض التفاعلات الإقليمية في الشرق الأوسط خلال العامين المقبلين على الأقل حتى موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2028.

اهتمام متبادل: عادة ما تشهد الانتخابات الأمريكية، سواء الانتخابات للكونجرس أو الانتخابات الرئاسية، اهتماماً كبيراً من جانب إسرائيل؛ نظراً إلى التأثير المحتمل لنتائجها في المصالح الأمنية الإسرائيلية على وجه الخصوص. وقد دأب الكثير من المرشحين في الانتخابات الأمريكية على إعلان مواقفهم من إسرائيل سواء للحصول على دعم مادي وسياسي من اللوبيات المؤيدة لإسرائيل، على رأسها لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية «أيباك» (AIPAC)، أو لوبي الكنائس الإنجيلية الأمريكية؛ المؤمن لأسباب دينية بضرورة الحفاظ على أمن إسرائيل. أما الرأي العام الأمريكي المعروف بعدم اهتمامه بالسياسة الخارجية فإنه يبني موقفه الانتخابي بشكل كبير على الشأن الداخلي والقضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تشغله.

وقد فرضت الحروب التي اندلعت في الشرق الأوسط نفسها على أجندة انتخابات الكنيست الإسرائيلي وانتخابات التجديد النصفي للكونجرس الأمريكي هذا العام، وبات احتمال تأثر نتائج الانتخابات بالمواقف المعلنة من جانب المتنافسين في كلا البلدين أمراً وارداً مع اختلاف حجم هذا التأثير في الجانبين.

وقد برزت إسرائيل مبكراً في سياق المنافسة داخل الحزب الديمقراطي على مرشحيه لانتخابات الكونجرس. فعلى سبيل المثال، جذب السباق في ولاية مينشواكان اهتماماً لافتاً، في ظل المنافسة بين عبدالرحمن السيد (عبدول) والمرشحة من الجناح المعتدل في الحزب هيلي ستيفنز، المدعومة من «أيباك». وظهر إلى جانب عبدول عدد من الشخصيات البارزة في الجناح اليساري للحزب الديمقراطي، مثل بيرني ساندز والثابتة ألكساندريا أوكاسيو-كورتيز، وهم يرفعون شعارات من بينها «أوقفوا المساعدات لإسرائيل». كما انتقد عبدول الحرب الإسرائيلية في غزة، وهاجم منافسته ستيفنز بسبب قبولها دعماً كبيراً من «أيباك» بغرض رئيسي هو دعم إسرائيل علانية. وتكثف لمدى حضور الجناح اليساري داخل الحزب الديمقراطي، تشير بعض البيانات إلى أن إحدى المجموعات المتمتعة إليه، هي «الاشتراكيون الديمقراطيون في أمريكا» (DSA)؛ تمكنت من إيصال

أضواء على الفائزين بجائزة نوبل في الاقتصاد لعام 2026

مُنحت جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية (عام 2026) للاقتصاديين روبرت هول ومايكل وودفورد تقديراً لجهودهما في تأسيس ما يُعرف بـ«أسس الاقتصاد الجزئي لسياسات الاستقرار الكلي». بعبارة أبسط: هؤلاء الخبيران هما من قاما بتطوير المعادلات والنماذج التي تستخدمها البنوك المركزية (مثل الفيدرالي الأمريكي والمركزي الأوروبي وبقية البنوك المركزية) ووزارات المالية حول العالم للتنبؤ ومعالجة الأزمات الاقتصادية الطاحنة وموجات التضخم الجامحة التي تجتاح الاقتصاد العالمي. فلماذا اعتبرت لجنة نوبل هذه الأعمال مهمة إلى هذا الحد؟

كان واضحاً في فترة السبعينيات أن هناك كارثة تحدث ولا نستطيع الأدوات الاقتصادية الموجودة لها؛ ارتفعت الأسعار (التضخم) بشكل جنوني وفي الوقت نفسه فقد الناس وظائفهم (البطالة)، وظهر ما يعرف الآن بـ(الركود التضخمي) وفشلت كل النماذج القديمة في تقديم حل.

السبب الرئيسي لهذا الفشل هو أن تلك النماذج كانت تنظر إلى الاقتصاد «من أعلى» وتجاهل كيف يفكر ويقرّر «الفرد» أو «الشركة» في الأسفل. هنا جاء دور هول وودفورد، حيث أسسلا النماذج الكينزية الجديدة، وهي نماذج تبني الاقتصاد من أسفل إلى أعلى؛ أي أنها تحسب خطوات الاقتصاد الكلي بناءً على السلوك الفردي (الجزئي) للمواطن والشركة. أولاً: روبرت هول ولغز الاستهلاك المستقبلي

«روبرت هول» هو أول من قدم نظرية «الدخل الدائم» (لفريدمان) في

بحثه الشهير 1978 الذي يمنح عليه (مع مجموعة أبحاث أخرى) نوبل الآن بعد أن ربطها بفرضية «التوقعات العقلانية» التي قدمها (موث عام 1961) وطورها وطبقها لوكاس في السبعينيات.

كانت فرضية هول هي أن الأفراد أذكياء وينظرون إلى المستقبل حيث إن استهلاك اليوم لا يعتمد فقط على ما تملكه الآن، بل على «التوقعات المستقبلية» لما ستجنيه طوال حياته. ومن ثم فنحن لا نغير عاداتنا الشرائية إلا إذا حدثت «مفاجأة» أو وصلت إلينا معلومة جديدة (مثل ترقية مفاجئة، أو جائحة أغلقت الشركات). ولأن المفاجآت لا يمكن التنبؤ بها، أثبت هول أن التغير في الاستهلاك لا يمكن التنبؤ به (ما سماه «المسار العشوائي»). هذا التفسير جعل صناع القرار يدركون أن «توقعات الأفراد» هي المحرك الحقيقي للاقتصاد.

ثانياً: مايكل وودفورد وكتيب تشغيل البنوك المركزية

أخذ «وودفورد» هذه الأفكار الفردية ودمجها في نموذج اقتصادي شامل يتكون من 3 معادلات أساسية، التي أصبحت بمثابة «مختبر التجارب» للبنوك المركزية. بالإضافة الأساسية: أوضح وودفورد أن الشركات لا تغير أسعار منتجاتها كل يوم لأن ذلك مكلف (ظاهرة «لزوجة» الأسعار)، بل تحدد أسعارها بناءً على توقعاتها للمستقبل.

أيضاً أضاف وودفورد أن البنك المركزي يمكنه السيطرة على الاقتصاد ليس فقط عبر رفع أو خفض أسعار الفائدة، ولكن الأهم عبر



بقلم:

د. حسن يوسف علي ○

«الشفافية والتواصل». إذا أقنع البنك المركزي الشركات بصدق أنه سيكافئ التضخم، فإن الشركات لن ترفع أسعارها اليوم. أي ضرورة التوجيه لتوقعات الأفراد.

وهكذا تتبنى لجنة نوبل على هذه النماذج بدعى أنها أفقّنتنا من أزمات متكررة.

ولكن كباحث اقتصادي ومتتبع لهذه التطورات العلمية المهمة أخشى أن يكون هذا الاختيار مزوجاً مرة أخرى بالتحيزات والتفضيلات الأيديولوجية التي تم اتهام اللجنة بها مراراً.

فرغم المديح الذي تصبّه لجنة نوبل على النماذج الكينزية الجديدة التي يقدمها هول وودفورد اليوم، فإنني -وأظن أن معي الكثير من الاقتصاديين أيضاً- أعقد أن هناك قصوراً شديداً في افتراضاتها، منها:

تفترض هذه النماذج أن جميع الأفراد والشركات كائنات عقلانية تماماً، يمتلكون كل المعلومات

ويقومون بحسابات رياضية قبل الشراء أو تحديد الأسعار. في الواقع (كما يثبت الاقتصاد السلوكي)، البشر يتأثرون بالهلع، والشائعات، والعواطف، وغالباً ما يتصرفون بشكل غير منطقي وخاطئ، ولعل نظرة سريعة على عدد الشركات الفلاسفة أو عدد الملاك الجدد الذين يريدون بيع وحدات عقارية اشتروها حديثاً في بعض مناطق مصر تعد دليلاً على عدم صحة «التوقعات العقلانية».

تفترض نظرية «هول» أن الناس يمكنهم اقتراض الأموال للمفاض على نفس مستوى استهلاكهم إذا واجهوا أزمة طارئة. لكن في الواقع، هناك شريحة ضخمة من الناس لا تملك ممتلكات ولا تستطيع الاقتراض بسهولة، ما يجعل استهلاكهم يتضرر فوراً وبشكل حاد مع أي نقص في الراتب، وهو ما لا يعكسه النموذج الرياضي بدقة.

تركز هذه النماذج بشدة على علاج مشاكل الاقتصاد عبر التحكم في «الطلب» (تحفيز أو كبح الاستهلاك عبر الفائدة). ويتنقد البعض أن هذا يجعل الحكومات تتجاهل المشاكل الهيكلية الحقيقية في جانب «العرض» (مثل نقص الابتكار، تراجع الإنتاجية، أو نقص الموارد الأساسية).

أخيراً، رغم أنها نماذج مبنية على سلوك الأفراد، فإنها في النهاية تجمع كل هذا في بوتقة واحدة. هذا يجعلها أحياناً عاجزة عن التعامل مع الأزمات التي تضرب قطاعات معينة من دون غيرها.

○ أستاذ الاقتصاد بجامعة

ولاية أوهايو وجامعة نيل.

هل العالم يواجه خطر «الإفلاس المائي»؟

التغير المناخي.

وفي الملتي الذي عُقد حديثاً، بالتزامن مع إطلاق المسابقة الخليجية للإبداع الشبابي التوعوي 2026 تحت شعار «كل قطرة تهم»، أجمع المشاركون على أن مواجهة ندرة المياه مسؤولية جماعية تتطلب توحيد الرؤى وتعزيز الوعي، عبر تشجيع الشباب على توظيف الإبداع والابتكار في تقديم حلول وأفكار تسهم في ترسيخ الإدارة الرشيدة للاستهلاك.



بقلم:

فاطمة الحجري ○

وبالحديث عن التحديات المائية المتنامية تنهض، في المقابل، مسؤولية الإعلام الإنمائي، بوصفه إحدى الأدوات القادرة على تحويل قضية المياه من ملف متخصص إلى قضية مجتمعية تحظى بالوعي والمسؤولية التشاركية؛ من أجل بناء قلق واع يدفع إلى الفهم وتحمل المسؤولية عن «تأمين المياه».

فالاطمئنان إلى وفرة الماء قد يكون في حد ذاته خطراً؛ فالماء ليس خدمة نستهلكها ثم تنتهي علاقتنا بها عند دفع الفاتورة، بل هو ثروة وأمن وحياة ومستقبل. وعلينا جميعاً أن ندرك أن قيمته الحقيقية تكمن في كونه مورداً محدوداً يستحق أن يُصان ويُحسّن استخدامه.

ونحن، كصحفيين وإعلاميين، نملك اليوم أدوات لم تكن متاحة للأجيال السابقة؛ مضات سريعة الوصول والتفاعل، قادرة على مخاطبة فئات عمرية واجتماعية مختلفة، وتتيح لنا أن نعبد صياغة قضية المياه بلغة أقرب إلى الناس وأبعد عن التعقيد العلمي والتقني؛ لعلنا ننجح، عبر «التأثير الوجداني»، في تعديل الاتجاهات والقيم.

فعندما تتحول قضية مثل هدر المياه إلى قصة إنسانية أو تحقيق صحفي مدعوم بالبيانات، يصبح أثرها أوسع من مجرد نشر الأرقام والإحصاءات. ويمكن التحدي أمام الإعلام الخليجي في إبقاء استخدام المياه حاضرة في الوعي العام طوال العام، لا استدعاءها فقط عند وقوع أزمة أو إطلاق مشروع جديد؛ فالأمن المائي مشروع مستمر، وبناء ثقافة مجتمعية تقدر الماء وتحسن استخدامه أحد أهم الاستثمارات غير المادية في مستقبل هذا الأمن.

○ صحفية بحرينية.